

خليك بأمان Be-Save حسابك البنكي بوابتك الآمنة لخدمات مالية و تجارية موثوقة



تعد ظاهرة غسل الأموال احد صور الجرائم الاقتصادية المنظمة التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع¹، ففي ظل تحول العالم إلى قرية كونية، ونتيجة للاندماج الحاصل في أسواق المال الدولية، وسياسة الاقتصاد الحر وحرية التجارة، فضلا عن ثورة الاتصالات والانترنت، وفي ظل التطور التقني في الأنظمة المصرفية والمالية لم تعد مشكلة غسل الأموال موضوعا ذاتيا أو محليا أو إقليميا بل أصبح ظاهرة عالمية تستهدف الإنسان أينما كان باستهدافها لأوضاعه الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والثقافية² حيث تمثل عمليات غسل الأموال إحدى صور الجرائم العابرة للقارات وذات التأثير السلبي على المجتمعات التي تنتشر بها، فقد توالى الجهود الدولية والإقليمية التي تبذل من اجل الحد من هذه الظاهرة والسيطرة عليها وإخضاعها للعقاب ومن ثم ضبط المسؤولين عنها و معاقبتهم، من خلال إصدار عدة اتفاقيات ووثائق دولية تهدف إلى التصدي لها بالتشديد على جميع الدول للرقابة على المصارف وتحديث (عوض الله، 2005) وتعتبر جريمة غسل الأموال من الجرائم المستحدثة التي يزداد حجمها يوم تلو الآخر حيث قدر خبراء صندوق النقد الدولي حجم الأموال المغسولة سنويا بمبلغ 6.1 تريليون دولار .

ما المقصود بغسل الأموال؟

غسل الأموال هو عملية يتم خلالها جعل الأموال التي تم الحصول عليها من مصادر غير مشروعة (أموال قذرة) تبدو وكأنها جاءت من مصادر مشروعة أموال نظيفة وذلك عن طريق استخدام تلك الأموال في سلسلة من المعاملات التجارية و من الممكن أن يكون مصدر الأموال "القذرة" عدة أنشطة مختلفة على سبيل المثال (تهريب المخدرات، الاتجار غير المشروع في الأسلحة والذخيرة، الاتجار في البشر، جرائم السرقة والاختلاس، الاحتيال، تمويل الإرهاب، الرشوة والفساد)

مراحل غسل الأموال هناك ثلاث مراحل لغسل الأموال.

التوظيف : ادخال الأموال الى النظام المالي.

التغطية : إبعاد الأموال غير المشروعة عن مصدرها من خلال استخدام العديد من المعاملات المالية والتي تحدث غالبا في شكل سلسلة من المعاملات المعقدة التي تعبر أقاليم متعددة.

الدمج : إعادة إدخال الأموال مرة أخرى إلى النظام الاقتصادي، بحيث تظهر وكأنها من مصادر نظيفة

¹ (ابن علي، 2005).

² (بقلة، 2007).

و تعتبر البنوك عمل مؤسسي و التزام بالمعايير الدولية و أهم الحلقات التي تعد راس الحربة في مكافحة أنشطة غسيل الأموال وذلك بهدف حماية نفسها من المخاطر المالية وخطر فقدان ثقة العملاء و الانهيار، ومن المسائلة القانونية المترتبة على خوضها أو المشاركة في هذه الأنشطة الإجرامية³ ، لذا فإن حسابك البنكي القناة الأمانة لتعاملاتك المالية و التجارية و مضمونة محلياً و دولياً ، فمن خلالها نفذ عملياتك عبر البنوك و خلي بياناتك في أمان ، و حول أموالك من حسابك البنكي عبر تطبيقات الموبايل الأمانة و اجعل البنوك رفيقك المالي فهي مصدر الثقة و الأمان .

فالبنوك إزاء هذه التحديات هي الأقدر على حماية عملائها من خطورة الآثار السلبية التي تخلفها عمليات غسيل الأموال عليهم و على الاقتصاديات الوطنية و تهديدها للمجتمع الدولي بأسره، من خلال التزامها بالقوانين و الأنظمة الوطنية بما يجعلها قادرة على تفعيل مكافحة عمليات غسيل الأموال على الصعيد الوطني و التعاون مع مختلف الدول عبر قنوات ثنائية و إقليمية و دولية.

و لدى البنوك سياسة قبول العملاء حيث يقع على عاتق البنوك مسؤولية وضع الأنظمة و الضوابط الملازمة التي تهدف إلى كشف أنشطة غسل الأموال و تمويل الإرهاب حيث يحظر عليها إقامة علاقات عمل مع أي من الحسابات السرية أو الحسابات مجهولة الهوية أو الحسابات المرقمة أو الحسابات التي تكون بأسماء مستعارة أو الحسابات التي لا تكشف عن الاسم الكامل لصاحب الحساب و وفقاً لوثيقة الهوية العملاء الذين لا يتعاونون مع البنك حيث يرفضون تقديم المعلومات أو الوثائق المطلوبة لشركات الوهمية.

وحرص معهد الدراسات المصرفية على عمل ديبلومات لتوعية موظفي البنوك و تدريبهم على التعامل بكفاءة لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب و نبارك لمديره السيد / عبد الغني السماوي تلك الجهود البارزة و التطور المستمر في الرقي بالعمل المصرفي .

كما تقوم البنوك بمتابعة و مراقبة الحسابات بشكل مستمر، و تطبق البنوك سياسات واضحة لمكافحة عمليات غسيل الأموال معتمدة من مجلس الإدارة، تضمن إجراءات الرقابة الداخلية تدابير تتعلق بالتأكد من مدى الالتزام بها، مراقبة التحويلات المنتالية من أو إلى حساب العميل أو حساباته في الخارج، التحقق من استكمال نماذج تسجيل العميل و المعلومات الخاصة به، اعتماد مستوى الرقابة المطبقة و فترات المراجعة على حجم و درجة المخاطرة المتوقعة من العميل، تطوير و تحديث أنظمة الرقابة الداخلية بشكل دوري، و تطوير التكنولوجيا المستخدمة بشكل مستمر لمراقبة و متابعة مختلف أنواع الحسابات - من خلال تطوير : مراقبة المعاملات المالية غير العادية و التي تتم عبر أنظمة التحويل الإلكتروني، أساليب تشديد الرقابة على الموظفين المتساهلين في تطبيق الإجراءات المطلوبة، إجراءات المراقبة المتواصلة لعملاء المصرف ذوي المخاطر العالية لحماية عملائها